الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/CLP/43
24 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا
المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني
بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة السادسة
جنيف، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

استعراض عملية بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

الموجز التنفيذي

يوفّر الأونكتاد أنواعاً مختلفة من أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة للبلدان النامية وكذلك للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفقاً للطلبات المقدّمة واحتياجات البلدان المعنية والموارد المتاحة. ويشمل ذلك المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي في صياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية للسياسات العامة فضلاً عن بناء القدرات في تنفيذ سياسات المنافسة بمنظور طويل الأجل يتفق مع مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهي المجموعة الصادرة عن الأمم المتحدة، وتتفق مع الطلبات التي تقدّم بها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب المجموعة. وتتضمن هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد. وتنقسم هذه الأنشطة إلى ثلاث فئات – الأنشطة الوطنية، والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية، والمشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات – ويُناقَش كل واحد من هذه الأنشطة على حدة في فرع منفصل. كما تتضمن الوثيقة مقتطفات من ردود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مذكرة الأمين العام للأونكتاد التي يطلب فيها معلومات عن أنشطة التعاون التقني الموفرة أو المخطط لها أو المتلقاة، ثنائياً أو بشكل متعدد الأطراف، في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وتقدّم في فرع جزئي مقتطفات من ردود تورد مجالات أو قضايا محددة في مجال قوانين وسياسات المنافسة ربما رغبت الدول أو المنظمات الدولية في إيلائها عناية ذات أولية.

(A) GE.04-52260 151004 181004

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	.....	١ -٣	٣
أولاً-	تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد	٤ -١٠	٤
	ألف- الأنشطة الوطنية	٦	٤
	باء - الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية	٧ -٩	٥
	جيم- الاشتراك في حلقات دراسية ومؤتمرات	١٠	٧
ثانياً-	معلومات عن أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات		
	والتعاون التقني	١١-٦٠	٩
	ألف- المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة	١١-٤٤	٩
	باء - طلبات المساعدة	٤٥-٦٠	١٨

مقدمة

١- تدعو الفقرتان ٦ و٧ من الفرع واو من "مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" (مجموعة المبادئ والقواعد)، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ (TD/RBP/CONF.10/Rev.2)، إلى توفير برامج للمساعدة التقنية وبرامج استشارية وتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، وخاصة من أجل البلدان النامية. وإن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب "المجموعة"، قد أحاط علماً مع التقدير، في الفقرة ١٤ من قراره (TD/RBP/CONF.5/16)، بالتبرعات المالية وبالمساهمات الطوعية الأخرى من أجل بناء القدرات والتعاون التقني؛ ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في ميدان التعاون التقني، بتوفير الخبراء وتسهيلات التدريب والموارد؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطة التعاون التقني، كما طلب توسيع نطاق هذه الأنشطة إذا سمحت الموارد بذلك؛ ودعا الأمين العام للأونكتاد إلى استكشاف إمكانية تعبئة الموارد المالية والبشرية على أساس منتظم يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر وإلى تناوُل احتياجات التعاون الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بلغات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة. كما تلبي الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا الميدان الطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة، وهو مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على أن تقيم على نحو أفضل ما لتوثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال قوانين وسياسات المنافسة من آثار على أهدافها الإنمائية.

٢- وأحاط فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة علماً مع التقدير، فيما بعد، في الاستنتاجات المتفق عليها في دورته الخامسة ١ (تموز/يوليه ٢٠٠٣)، بالتبرعات المالية والمساهمات الأخرى الواردة من الدول الأعضاء؛ ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني عن طريق توفير الخبراء أو التسهيلات التدريبية أو الموارد المالية؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني، وكذلك، حيثما أمكن، توسيع نطاق هذه الأنشطة (بما فيها التدريب) في جميع المناطق وفي حدود الموارد المتاحة، على أن تضع في الحسبان المداولات والمشاورات التي دارت في تلك الدورة. وطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد إعداد استعراض حديث لبناء القدرات والمساعدة التقنية، كيما تَنظر فيه الدورة القادمة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، على أن تضع الأمانة في الاعتبار المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف والمنظمات الدولية، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، (TD/B/COM.2/52-TD/B/COM.2/CLP/39).

٣- وعليه، فإن هذه المذكرة تتضمن معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي قامت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٣، فضلاً عن مقتطفات من ردود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مذكرة الأمين العام للأونكتاد التي طلب فيها تقديم معلومات عن أنشطة التعاون التقني في ميدان قوانين وسياسات المنافسة، (UNCTAD/DITC/CLP/MISC./2003/3، المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣). ويعرب الأمين العام للأونكتاد عن امتنانه لتلقيه ردوداً على مذكرته.

أولاً- تقريـــر مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٤- يقدم الأونكتاد المساعدة في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفقاً للطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتتلخص الأنواع الرئيسية لطلبات المساعدة التقنية التي ترد إلى الأونكتاد فيما يلي:

(أ) قد تطلب الدول التي ليس لديها أي تشريعات بشأن المنافسة معلومات عن الممارسات المضادة للمنافسة، بما في ذلك مدى وجود هذه الممارسات في اقتصادها وآثارها السلبية المحتملة عليه. وقد يشمل ذلك طلب إجراء دراسة للممارسات المضادة للمنافسة في اقتصادها.

(ب) قد تطلب الدول التي ليس لديها تشريعات بشأن المنافسة عقد حلقات دراسية تمهيدية موجهة إلى جمهور يضم المسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال ودوائر الدفاع عن المستهلكين.

(ج) قد تطلب الدول التي تمر بعملية وضع تشريعات بشأن المنافسة معلومات عن هذه التشريعات في البلدان الأخرى وقد تلتمس مشورة بشأن وضع تشريعاتها في مجال المنافسة.

(د) قد تطلب الدول التي اعتمدت مؤخراً تشريعات بشأن المنافسة خدمات استشارية لإنشاء سلطة معنية بالمنافسة. وتشمل هذه الخدمات، عادة، تدريب الموظفين المسؤولين عن المكافحة الفعلية للممارسات المضادة للمنافسة، وقد تشمل أيضاً عقد حلقات عمل تدريبية و/أو التدريب أثناء العمل مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان التي لديها خبرة في ميدان المنافسة.

(هـ) أمـــا الـــدول الـــتي اعـــتمدت بالفعل تشريعات في مجال المنافسة والتي لديها خبرة في مكافحة الممارســـات المضـــادة للمنافســـة فقـــد ترغب في أن تتشاور بعضها مع البعض بشأن قضايا بعينها وأن تتبادل المعلومات. وقد تُنظَّم حلقات دراسية لإجراء عمليات التبادل هذه بين السلطات المعنية بالمنافسة.

(و) قد تطلب المساعدة إلى الدول التي ترغب في تنقيح تشريعاتها المتعلقة بالمنافسة مشورة الخبراء من السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأخرى لكي تعدل قوانينها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

(ز) قـــد تطلـــب الدول أيضاً المساعدة من الأونكتاد لكي يمكن أن تقيّم على نحو أفضل ما لتوثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة من آثار على تنمية هذه البلدان.

٥- ويرد أدناه وصف لأنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٣.

ألف – الأنشطة الوطنية

٦- قدم الأونكتاد المساعدة في مجال إعداد أو اعتماد أو تنقيح أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافســـة وحمايـــة المســـتهلك إلى كل من ملاوي، وجمهورية إيران الإسلامية، وماليزيا، وجامايكا، وبولندا،

وسوازيلند، وبنغلاديش، وكمبوديا، وسانت لوسيا، وغانا، وزمبابوي، والبرازيل، وكوستاريكا، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، والسلفادور، وكينيا، وتايلند، وزامبيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وأنغولا، وليسوتو، وبوتسوانا، وناميبيا. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من الحلقات الدراسية الوطنية التي نظمها الأونكتاد قد أسهم في بناء القدرات في ميدان المنافسة وحماية المستهلك فضلاً عن إسهامه في مجال بناء توافقات الآراء توثيقاً للتعاون المتعدد الأطراف بشأن سياسات المنافسة، بما في ذلك العمل الذي أناطه بالأونكتاد إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية.

(أ) في إطار برنامج التدريب التجاري نظم الأونكتاد حلقات دراسية وطنية لمسؤولين رفيعي المستوى ولخبراء معنيين بالمنافسة بشأن تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة، وذلك بالتعاون مع وزارات الصناعة والتجارة في مالي وبنن، ونُظمت في باماكو في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ وفي كوتونو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣.

(ب) قام الأونكتاد واللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك إلى جانب حكومة تايلند بتنظيم دورة لتدريب المدربين بشأن قوانين وسياسات المنافسة من أجل خبراء المنافسة التايلنديين وذلك يومي ٤ و٥ وأيام ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في بانكوك.

(ج) قام الأونكتاد ووزارة التجارة بجمهورية إيران الإسلامية بتنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن دور سياسات وقوانين المنافسة في البلدان المعتمدة على تصدير النفط بهدف بحث مشاريع التشريعات المتعلقة بالمنافسة وآثارها على البلدان النامية المعتمدة على تصدير النفط، وذلك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في طهران.

(د) نظم الأونكتاد ووزارة السياحة والتجارة في تونس، بصورة مشتركة، حلقة دراسية تدريبية وطنية بشأن تنفيذ تشريع المنافسة، وذلك في الفترة من ١ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في مدينة تونس.

(هـ) قام الأونكتاد، بالاشتراك مع وزارة العدل ووزارة المالية في البرازيل، بتنظيم دورة تدريبية مكثفة بشأن تنفيذ قانون المنافسة وذلك من أجل خبراء من الوكالات البرازيلية الرئيسية الثلاث المعنية بإنفاذ القوانين، خلال الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في مدينة برازيليا.

(و) قام الأونكتاد، إلى جانب وزارة التجارة والصناعة في كمبوديا، بتنظيم دورة برنامج تدريبي مشترك بشأن الدبلوماسية التجارية وقوانين وسياسات المنافسة من أجل خبراء من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مدينة بنوم بين.

باء – الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

٧- قام الأونكتاد، إلى جانب مساعدة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) في صياغة وتنقيح تشريعات المنافسة وإلى جانب ما قدمه من مساعدة في تنفيذ التشريع الذي اعتمده مؤخراً الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بعقد حلقة عمل تحضيرية في أيار/مايو ٢٠٠٣ في غابورون (بوتسوانا) من أجل البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية بشأن إعداد اتفاق إقليمي إضافي متعلق

بالمنافسة. ونظم الأونكتاد أيضاً عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الأخرى التي أسهمت في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة وحماية المستهلك.

٨- وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمات حكومية دولية أخرى مختصة قام الأونكتاد، كجزء من برامجه المتعلقة ببناء القدرات في ميدان قوانين وسياسات المنافسة وتمشياً مع الطلبات المنصوص عليها في إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات الإقليمية اللاحقة للدوحة بهدف مساعدة البلدان المستفيدة، وخاصة أقل البلدان نمواً، من أن تقيّم على نحو أفضل ما لتوثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة من آثار على سياساتها وأهدافها الإنمائية، كما هو مطلوب في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة. وفي الاجتماعات اللاحقة للدوحة التي عقدها الأونكتاد، والتي كان لها جدول أعمال مماثل، بُذلت محاولة لكي يلتقي معاً على صعيد واحد ليس فقط مسؤولون حكوميون وخبراء منافسة من العواصم ولكن أيضاً خبراء مستقلون ومفاوضون كبار من جنيف موفدون إلى منظمة التجارة العالمية من أجل التمكين من إجراء تبادل كامل للآراء بين خبراء المنافسة والمفاوضين الموفدين إلى منظمة التجارة العالمية في جنيف. وعُقد في كوالالمبور *(ماليزيا)* في ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أول هذه الاجتماعات، وهو المؤتمر الإقليمي الآسيوي المعني بقضايا المنافسة لما بعد الدوحة. وتلاه المؤتمر الإقليمي الأفريقي الذي عُقد في نيروبي *(كينيا)* يومي ٨ و١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، لما بعد الدوحة، التي عُقدت في ساو باولو *(البرازيل)* في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ومؤتمر المنافسة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والذي عُقد في طشقند *(أوزبكستان)* يومي ٥ و٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٩- وعُقدت أيضاً حلقات دراسية ومؤتمرات إقليمية في بلدان أخرى:

(أ) "المؤتمر الآسيوي المعني بحماية المستهلك وسياسات وقوانين المنافسة" لمجموعة واسعة من المشاركين من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والذي عُقد في ٢٨ شباط/فبراير و١ آذار/مارس ٢٠٠٣ في كوالالمبور، *ماليزيا*. وقام بتنظيمه بصورة مشتركة الأونكتاد والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة المستهلكين الدولية.

(ب) "الحلقة الدراسية التدريبية القضائية" المعنية بقوانين وسياسات المنافسة لقضاة من زامبيا وزمبابوي وكينيا والتي عقدها الأونكتاد، بالتعاون مع لجنة المنافسة بزامبيا، في ٣٠ و٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ في ليفينغستون، *بزامبيا*.

(ج) الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بتعزيز بناء المؤسسات وبناء القدرات في مجال المنافسة وسياسة حماية المستهلك من أجل بلدان أمريكا الوسطى والتي عُقدت في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في سان خوسيه، *بكوستاريكا*. ونظرت هذه الحلقة الدراسية في حالة كل من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وقام بتنظيمها الأونكتاد بالاشتراك مع وكالة المنافسة الكوستاريكية ووكالة المنافسة السويسرية وأمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية.

جيم – الاشتراك في حلقات دراسية ومؤتمرات

١٠- اشترك موظفو الأونكتاد في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات المتصلة بقضايا قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وبصورة خاصة، قدم خبراء من الأونكتاد عروضاً موضوعية و/أو اشتركوا في مناقشات في الاجتماعات التالية:

(١) حلقة العمل الدولية المعنية بحقوق وقانون المستهلكين، التي عُقدت في ١٢ و١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في دكا (بنغلاديش)؛

(٢) الحلقة الدراسية المعنية بالتجارة والمنافسة (لندن، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)؛

(٣) حلقة العمل الإقليمية المعنية بسياسات المنافسة وبالتنمية الاقتصادية والنظام التجاري المتعدد الأطراف: ولاية الدوحة وخيارات المستقبل، وهي الحلقة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛

(٤) "الحلقة الدراسية المعنية ببناء القدرات للبلدان الأفريقية" ذات التأكيد الخاص على الاستثمار والمنافسة والتي عقدتها منظمة التجارة العالمية في القاهرة (مصر) في الفترة من ١ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛

(٥) اجتماعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الفرقة العاملة رقم ٢ المعنية بالمنافسة واللوائح المنظمة لها، والفرقة العاملة رقم ٣ المعنية بالتعاون الدولي، واجتماعات لجنة المنافسة، واجتماعات الفريق المشترك المعني بالتجارة والمنافسة، والمحفل العالمي المعني بالمنافسة، واجتماعات المحفل العالمي المشترك المعني بالتجارة والمنافسة والتي عُقدت في شباط/فبراير وأيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في باريس؛

(٦) المؤتمر الآسيوي المعني بالمنافسة النزيهة وقوانينها وسياساتها في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، والذي عُقد في بالي (إندونيسيا)، في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣؛

(٧) المؤتمر الإقليمي لمنظمة التجارة العالمية المعني بسياسة المنافسة والذي عُقد في كينغستون (جامايكا) في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛

(٨) الاجتماع الأول لمحفل المنافسة لأمريكا اللاتينية (باريس، ٧-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)؛

(٩) "الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بتشريعات المنافسة في الاتحاد" التي عقدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في داكار (السنغال) في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣؛

(١٠) حلقة العمل الإقليمية المعنية بسياسات المنافسة وبالتنمية الاقتصادية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، التي عقدتها منظمة التجارة العالمية (القاهرة، مصر، ٦-٧ أيار/مايو ٢٠٠٣)؛

(١١) المؤتمر المعني بالحكم الرشيد والفقر، الذي عُقد في هامبورغ في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣؛

(١٢) حلقة العمل المعنية بـ "استراتيجيات تشجيع المنافسة في شرق وجنوب شرقي آسيا" والمؤتمر الحادي عشر المعني بالمنافسة، اللذان عقدا في بون في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣؛

(١٣) حلقة العمل المعنية بالمنافسة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(١٤) المؤتمر السنوي الثاني لشبكة المنافسة الدولية (ميريدا، المكسيك، ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)؛

(١٥) مؤتمر المستهلكين الكاريبي الخامس المعني بالعولمة وتأثيرها على نزعة حماية المستهلك، الذي عُقد في كاستريس (سانت لوسيا) في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(١٦) حلقة العمل الإقليمية المعنية بالمنافسة للبلدان الأفريقية، التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في نيروبي في ١٠ و١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(١٧) اجتماع "نشاط الأعمال من أجل كانكون" الذي عقده مركز التجارة الدولية في كينغستون (جامايكا) في ١١ و١٢ تموز/يوليه وكذلك في داكار (السنغال) في ١ و٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

(١٨) الاجتماع الثالث للجنة الخبراء العرب المعنية بالمنافسة ومكافحة الاحتكار، الذي عُقد في القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛

(١٩) حلقة العمل الإقليمية المعنية بالمنافسة والنظام التجاري المتعدد الأطراف، التي عقدتها منظمة التجارة العالمية (بودابست، ١٧-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)؛

(٢٠) اجتماع البرنامج التدريبي المعني بسياسة المنافسة، الذي عقده محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وذلك في هانوي في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

(٢١) الدورة المفتوحة لمجلس مكافحة الاحتكار المشترك بين الدول والتابع للبلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، التي عُقدت في مدينة سانت بطرسبورغ (الاتحاد الروسي) في ١٧ و١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

(٢٢) الدورة التدريبية المتعلقة بقانون مكافحة الاحتكار وسياسة المنافسة التي عقدتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في أوساكا، باليابان، في ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛

(٢٣) المؤتمران الدوليان المعنونان "بعد كانكون – أين تكمن الخطوة التالية من أجل التنمية؟" و"متابعة كانكون"، اللذان عُقدا في بروكسل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على التوالي؛

(٢٤) المؤتمر السنوي لمركز التنظيم والمنافسة، الذي عُقد في مانيلا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

(٢٥) المؤتمر العالمي السابع عشر لمنظمة المستهلكين الدولية (لشبونة، ١٣-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)؛

(٢٦) المائدة المستديرة التي نظمها المركز الياباني للتجارة التربهة والندوة الدولية للرابطة اليابانية للقانون الاقتصادي الدولي، اللتان عُقدتا على التوالي في طوكيو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر وفي ناغويا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

(٢٧) الحلقة الدراسية المعنية باختيار قضايا المنافسة وإعدادها والفوز فيها، والتي عُقدت في ميامي في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ثانياً – معلومات عن أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

ألف – المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة

١١- يقدم هذا الفرع الجزئي ملخصاً للردود الواردة على مذكرة الأمين العام UNCTAD/DITC/CLP/MISC/2003/3 المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، التي طُلب فيها تقديم معلومات عن أنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

النمسا

١٢- لا تقدم النمسا، أو تخطط لتقديم، أي تعاون تقني في ميدان قوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية. وتتعاون النمسا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع الدول التي هي في طور الانضمام إليه في إطار شبكة المنافسة الأوروبية. وتقوم مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد والدول المنتظر أن تصبح أعضاء فيه باستخدام شبكة إنترنت داخلية (إنترانيت) خاصة بشبكة المنافسة الأوروبية.

أذربيجان

١٣- في عام ٢٠٠٤، لم تتلق وزارة التنمية الاقتصادية بعد مساعدة تقنية في ميدان سياسة المنافسة. وتُجرى حالياً مفاوضات مع مصرف التنمية الآسيوي بشأن تقديم مساعدة تقنية في هذا الصدد.

بوتسوانا

١٤- تقوم حكومة بوتسوانا بوضع سياسة بشأن المنافسة وذلك بمساعدة تقنية من الأونكتاد. والتاريخ المتوقع لإتمام وضع هذه السياسة هو عام ٢٠٠٤.

البرازيل

١٥- نتيجة لشراكة عُقدت بين "الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة" والأونكتاد، اشترك خبراء برازيليون في عام ٢٠٠٣ في حدثين هامين في مجال التجارة والمنافسة هما: (أ) "الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمعنية بقضايا المنافسة لما بعد الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية"، التي عُقدت في ساو باولو في نيسان/أبريل؛ و(ب) المجموعة الأولى من جلسات برنامج "تدريب المدرِّبين"، التي عُقدت في برازيليا في تشرين الأول/أكتوبر. وفي حزيران/يونيه، اشترك ممثل من الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة، بصفة مدرِّب، في "حلقة العمل الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية المعنية بسياسة المنافسة والنظام التجاري المتعدد الأطراف: التطلع قُدماً إلى كانكون"، التي عُقدت في بوينس آيرس. وفي أيلول/سبتمبر، قام الجهاز البرازيلي لسياسة المنافسة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتنظيم "حلقة عمل دولية معنية بالقاسم المشترك بين المنافسة واللوائح التنظيمية في قطاعات الغاز النفطي المُسيَّل والوقود والغاز الطبيعي"، وذلك في برازيليا.

١٦- وقد تمكنت السلطات البرازيلية المعنية بمكافحة الاحتكار، عن طريق تنفيذ اتفاقات تعاون مع الأرجنتين والولايات المتحدة، من الإسهام بمدخلات في قضايا تتعلق بالاندماج وبتصرفات مضادة للمنافسة لها تأثير متعدد الولايات القضائية. وهذه الاتفاقات، بالإضافة إلى تقديمها معلومات محددة فيما يتصل بقضايا تقوم بالتحقيق فيها أكثر من ولاية قضائية واحدة، قد مكَّنت السلطات من تلقي وتقديم مساعدة بشأن مسائل عامة تتعلق بمكافحة الاحتكار.

بوركينا فاسو

١٧- تُترجم المساعدة التقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة بتنظيم لقاءات عمل أو تدريب لصالح الموظفين المكلفين بإعداد وتطبيق التشريع المتعلق بالمنافسة. وهكذا، اشتركت بوركينا فاسو في اللقاءات التالية:

(أ) حلقتان دراسيتان إقليميتان بشأن تطبيق التشريعات المتعلقة بالمنافسة، نظمهما مشروع برنامج التدريب التجاري/الأونكتاد من أجل بنن وبوركينا فاسو ومالي، عُقدتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وتشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

(ب) حلقة دراسية إقليمية لتدريب القائمين بالتدريب من أجل بنن وبوركينا فاسو ومالي في إطار مشروع برنامج التدريب التجاري/الأونكتاد وذلك في المكتب الوطني للتجارة الخارجية في واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٢؛

(ج) حلقة دراسية لتدريب المدرِّبين في إطار مشروع برنامج التدريب التجاري قام الأونكتاد بتنظيمها في كوتونو في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لصالح بنن وبوركينا فاسو ومالي؛

(د) القيام في جنيف في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بعقد الدورتين الثالثة والرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، قام الأونكتاد بتنظيمهما؛

(هـ) مؤتمـــر بشأن التنمية الاقتصادية والنظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل أقل البلدان نمواً في مدينة كيبتاون في شباط/فبراير ٢٠٠١ نظمتها منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وحكومة جنوب أفريقيا؛

(و) حلقـــة عمل إقليمية بشأن سياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية ونظام المبادلات المتعدد الأطراف قامت بتنظيمها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في مدينة ليبرفيل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وحكومة غابون؛

(ز) ندوة بشأن قانون المنافسة وحماية المستهلك في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا نظمها مركز الدراسات الأوروبية والاندماج في شباط/فبراير ٢٠٠٢ في وأغادوغو؛

(ح) مؤتمـــر إقلـــيمي بشأن المسائل المتصلة بالمنافسة في إطار المفاوضات اللاحقة للدوحة، عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في نيروبي؛

(ط) حلقة دراسية إقليمية بشأن سياسة المنافسة ونظام المبادلات المتعدد الأطراف عُقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في نيروبي وقامت بتنظيمها منظمة التجارة العالمية؛

(ي) حلقة دراسية إقليمية بشأن التشريع المتعلق بالمنافسة في الاتحاد، عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٣ في داكار ونظمها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

الجمهورية التشيكية

١٨- قـــام مكتب حماية المنافسة بالتوقيع على اتفاقات ثنائية مع سلطات المنافسة في الاتحاد الروسي وبلغاريا ورومانيا وأوكرانيا. وقام خبراء من مكاتب المنافسة في روسيا وإستونيا وكرواتيا ورومانيا بزيارة المكتب التشيكي لحماية المنافسة في ١٩٩٧/١٩٩٨ كما شارك خبير من المكتب في اجتماع عُقد في عام ٢٠٠١ في بلغاريا بشأن قوانـــين وسياسات المنافسة في جنوب شرقي أوروبا. وفي عام ٢٠٠٣، قامت مكاتب المنافسة التابعة للجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا بالتوقيع على إعلان مبادرة أوروبا الوسطى؛ وتهدف المبادرة على تيسير تبادل المعلومات والخبرات عن طريق عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات وتبادل الموظفين.

١٩- وفي عام ١٩٩٩، جرى تبادل هام للخبرات بين سلطات المنافسة وذلك في "المحفل المعني بقوانين المنافسة الجديـــدة وآثارهـــا على نشاط الأعمال في أوروبا الوسطى والشرقية"، الذي عقد في برنو. وفي عام ٢٠٠٠ قام مكتب حماية المنافسة، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وهيئة المنافسة الإيطالية، بتنظيم حلقة دراسية بشأن التحقيق في اتفاقـــات الكـــارتلات في الجمهورية التشيكية وإيطاليا. وفي عام ٢٠٠١، اشترك المكتب إلى جانب المفوضية الأوروبية وهيئة المنافسة الدانمركية في تنظيم حلقة دراسية مماثلة في برنو. وفي عام ٢٠٠١-٢٠٠٢، تلقى المكتب مساعدة تقنية من المعهد الأوروبي في الدانمرك في شكل محاضرات تتصل بجميع مجالات أنشطة المكتب.

٢٠- وقـــد ظـــل مكتب حماية المنافسة أحد المستفيدين من أنشطة برنامج "Phare": "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا"، وقد تمثل أحدث هذه الأنشطة في مشروع توأمة يهدف إلى دعم هياكل المنافســـة في الجمهورية التشيكية. وهذا المشروع الذي مدته سنتان، والذي بُدئ فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

يضطلع به بالتعاون مع خبراء من إيطاليا وألمانيا. ويتمثل هدفه الإجمالي في تعزيز آليات السوق في الجمهورية التشيكية وبناء القدرات للتعامل على نحو أفضل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي. وهذا ينطوي بصورة خاصة على تحقيق درجة فعالة من تنفيذ وإنفاذ مكاسب الاتحاد الأوروبي في ميدان المنافسة فضلاً عن تعيين التحديات الرئيسية المتصلة بتطبيق قواعد المنافسة التي يأخذ بها الاتحاد الأوروبي عند الانضمام إليه.

فيجي

٢١- في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وافقت وكالة المعونة الأسترالية على تمويل المرحلة الأولى من اقتراح المساعدة التقنية المقدم من اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وُضعت خطة للتنفيذ. وهي تقيِّم التشريعات والهياكل الإدارية القائمة في فيجي وسماتها التجارية وثقافة الامتثال فيها. وتهدف خطة العمل هذه إلى تعزيز قدرة فيجي على إدارة تشريعها المتعلق بالمنافسة.

فنلندا

٢٢- قدمت هيئة المنافسة الفنلندية أنواعاً شتى من المساعدة التقنية إلى إستونيا في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ وإلى الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤. وشارك خبراء من هذه الهيئة كمناظرين في حلقات دراسية عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الاتحاد الروسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) ولاتفيا (٢٠٠٢). ونُظمت زيارات لفترات قصيرة إلى هيئة المنافسة الفنلندية من أجل مسؤولين من ليتوانيا (١٩٩٧، ٢٠٠١-٢٠٠٢)، وبولندا (١٩٩٨)، والصين وأوكرانيا (٢٠٠١)، وبلغاريا (٢٠٠٢).

ألمانيا

٢٣- في عام ٢٠٠٣، شارك مكتب الكارتلات الاتحادي (Bundeskartellamt) في اجتماعات تشاورية عُقدت في إطار مشروع التوأمة التابع للاتحاد الأوروبي في هنغاريا (اجتماعان) وبولندا (ستة اجتماعات) فضلاً عن مشاركته في الحلقات الدراسية/حلقات العمل الدولية التالية: الحلقة الدراسية التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في فيينا بشأن دراسة حالة إفرادية؛ وثلاث حلقات عمل بشأن مشاريع توأمة تابعة للاتحاد الأوروبي في برنو (الجمهورية التشيكية)؛ وحلقة عمل دولية بشأن المنافسة قامت بتنظيمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الكورية للتجارة النزيهة في سيول؛ وحلقة عمل عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في فيلنيوس (ليتوانيا)؛ وحلقتا عمل عقدتهما في بودابست المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي بالتعاون مع هيئة المنافسة الهنغارية وكذلك في إطار مشروع "تاييكس" (مكتب تبادل المعلومات في مجال المساعدة التقنية) التابع للاتحاد الأوروبي؛ وعُقدت في بودابست ندوة برعاية المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي؛ كما قامت المنظمة الدولية للتدريب المتقدم والتنمية (المنظمة الدولية لبناء القدرات، ألمانيا) بتنظيم حلقة دراسية في إسلام آباد.

إندونيسيا

٢٤- في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تلقت لجنة المنافسة في مجال الأعمال مساعدة تقنية من البنك الدولي ومن المؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ولجنة التجارة الاتحادية ومشروع القانون

الاقتصـــادي والتعزيز المؤسسي والمهني. وكانت هذه المساعدة مفيدة للغاية للجنة الإندونيسية للمنافسة في مجال الأعمـــال وقد قُدِّمت في شكل تدريب وحلقات دراسية وحلقات عمل وبحوث وزمالات تدريب ومنح دراسية. وفي عـــام ٢٠٠٢ أيضـــاً، اشترك معهد التنمية الكوري في رعاية حلقة عمل، عُقدت بهدف تنمية التعاون بين جمهورية كوريا وإندونيسيا في ميدان تنفيذ قانون وسياسة المنافسة فضلاً عن الإفادة من خبرة جمهورية كوريا في هذا المجال.

٢٥- وفي عام ٢٠٠٤، مُنحت اللجنة الإندونيسية للمنافسة في مجال الأعمال مساعدة تقنية من المؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية ومن لجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة. وستقدم المؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية حتى عام ٢٠٠٦ تدريباً لموظفي اللجنة الإندونيسية وللموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين إلى جانب تنظيم حلقات دراسية وزمالات تدريب داخلي ومنح دراسية. وتخطط لجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة لتنظيم عدة برامج تدريبية ولتقديم خبير واحد لأجل طويل. وسيجري أيضاً تنفيذ مشروع للتعاون التقني بشأن سياسة المنافسة اقترحته اللجنة الإندونيسية للمنافسة في مجال الأعمال وذلك في عام ٢٠٠٤ بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، التي وافقت أيضاً على مشروع بشأن الدراسة الإنمائية المتعلقة بسياسة المنافسة.

لاتفيا

٢٦- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أُطلق مشروع مدته ستة أشهر، من مشاريع "توينج لايت" (Twinning Light)، بعـــنوان "تعزيـــز مجلس المنافسة". ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في تعزيز القدرة الإدارية لمجلس المنافسة وتحسين فعالية تنفيذ تشريعات وإجراءات الاتحاد الأوروبي. وأحد الشركاء في هذا المشروع هو الوزارة الاتحادية للاقتصاد والعمل بألمانيا، التي سيعمل خبراؤها في إطار مجلس المنافسة.ويشمل المشروع العمل بشأن خطة تنمـــية استراتيجية فضلاً عن تطوير تنظيم المجلس وإجراءاته الداخلية. وسيستفيد موظفو مجلس المنافسة أيضاً من تدريب مقدم من هيئة المنافسة الألمانية ومن زيارات دراسية إلى هذه الهيئة.

مدغشقر

٢٧- نظمت مدغشقر عدة حلقات دراسية مع مسؤولين من الأونكتاد منذ عام ١٩٩٩ واشتركت عدة مرات في حلقـــات عمـــل في مجال سياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية (جنوب أفريقيا؛ غابون، ناميبيا، جنيف، تونس؛ إلخ.). وقـــد قـــدم مشروع قانون المنافسة المدغشقري إلى الأونكتاد، من أجل إبداء ملاحظاته، وعُين خبير لهذا الغـــرض. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع الخبير وثيقة لإبداء ملاحظات ذات طبيعة عامة على مشروع القانون المعني فضلاً عن تقديم تعليقات على المواد مادة مادة، إلى جانب مقترحات بشأن الأحكام، حسب الحالة.

ملاوي

٢٨- وافق الأونكتاد على مساعدة ملاوي في عملية إضفاء الطابع المؤسسي على هيئة المنافسة وقدم مساعدة إلى ملاوي في المجالات التالية:

(أ) الجهود التي يبذلها البلد لوضع سياسة المنافسة وصياغة مشروع قانون بشأن المنافسة (تقديم خبراء للمساعدة في صياغة مشروع القانون)؛

(ب) توفير خبراء لحلقات عمل بصفة مختصين؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اشترك خبراء من الأونكتاد في حلقة العمل المعنية بالإطار التنظيمي المتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على قانون المنافسة؛ وقام الأونكتاد أيضاً بتمويل حلقة العمل؛

(ج) إتاحة الفرصة للبلد لكي يتفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ويتبادل الخبرات مع كل منها في مجال قوانين وسياسات المنافسة؛

(د) تنظيم برامج تدريبية؛

(هـ) قام الأونكتاد بتنظيم وتمويل بعثات تقصي الحقائق الموفدة إلى النرويج والمملكة المتحدة وزامبيا للإفادة من خبرات هذه البلدان في إنشاء وإدارة هيئات المنافسة؛

(و) ساعد الأونكتاد أيضاً ملاوي مالياً وتقنيا في تنظيم حلقة عمل استشارية وطنية لأصحاب المصلحة في بلانتير بشأن تنفيذ قانون المنافسة، ١٩٩٨.

٢٩- وتمثلت مصادر المساعدة الأخرى فيما يلي:

(أ) قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة مالية لدفع تكاليف الخدمات التي قدمها خبير أثناء صياغة مشروع قانون المنافسة؛

(ب) استفاد البلد من دراسة خبرات البلدان المجاورة التي مرت بالمراحل الأولى للأخذ بسياسات وقوانين في مجال المنافسة، وهي جنوب أفريقيا وزمبابوي وزامبيا وكينيا؛

(ج) كانت لجنة المنافسة بجنوب أفريقيا تشكل جزءاً من الفريق الذي أعد وثيقة عن المنافسة على الصعيد الوطني بعنوان "من أجل سياسة للمنافسة في ملاوي: تحليل للأوضاع القائمة" بالتعاون مع خبير في المنافسة من الأونكتاد؛

(د) إن لجنة المنافسة لجنوبي وشرقي أفريقيا هي بمثابة محفل لبناء القدرات أفادت منه الدول الأعضاء في تبيان استعدادها لفتح أبوابها أمام المسؤولين الملاويين لتمكينهم من التعلُّم من الخبرات المتعلقة بإنشاء وتشغيل هيئات للمنافسة؛

(هـ) دعت كل من اللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار، جنباً إلى جنب مع الأونكتاد، مشاركين من ملاوي إلى عدد من حلقات العمل وتولّيا رعايتهم؛

(و) قامت لجنة المنافسة لجنوب أفريقيا، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنظيم ورعاية اشتراك ملاوي في محافل شتى؛

(ز) تقوم أيضاً السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) بتنظيم وطلب اشتراك مندوبين من ملاوي في برامجها التدريبية ومحافلها الأخرى.

ماليزيا

٣٠- تقدم اليابان مساعدة تقنية في شكل حلقات دراسية في ماليزيا تتصل بسياسة وقانون المنافسة. وهي تقدم أيضاً برنامجاً تدريبياً مدته شهر واحد في مجال التشريعات المناهضة للمنافسة وسياسة المنافسة عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وهذه الدورة مصممة ليس فقط من أجل ماليزيا ولكن أيضاً من أجل بلدان أخرى.

موريشيوس

٣١- وردت مساعدة تقنية من الأونكتاد من أجل صياغة قانون المنافسة. كما قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتعاون مع لجنة المنافسة لجنوب إفريقيا، بتقديم تدريب لبعض موظفي وزارة التجارة والتعاون.

٣٢- وقد طُلبت مساعدة تقنية من الأونكتاد من أجل إنشاء مكتب التجارة النزيهة ومحكمة المنافسة، وفي هذا الصدد عُين بالفعل خبير استشاري للاضطلاع بما يلي: (أ) التحديد الدقيق للوقائع التي يمكن أن ينظر فيها مكتب التجارة النزيهة ومحكمة المنافسة؛ و(ب) تقديم بعض النماذج البديلة بخصوص تنظيم هاتين المؤسستين الجديدتين تنظيماً مناسباً؛ و(ج) تحديد القدرات الأساسية التي ستكون مطلوبة؛ (د) بيان المسائل التي يتعين أن تشملها اللوائح التنظيمية بياناً موجزاً.

المكسيك

٣٣- في عام ٢٠٠٣، اضطُلع بأنشطة هامة في مجال المساعدة بغية تحقيق أداء أفضل للجنة الاتحادية للمنافسة، يبرز من بينها ما يلي:

(أ) بدئ في تنفيذ برنامج تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرة على تنفيذ سياسة المنافسة في المكسيك. ويعتمد البرنامج على تمويل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لتدريب تتحمل تكلفته وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة، ويشمل البرنامج، ضمن العناصر المكونة له، جهات تنظيمية وقضاة. وينظر البرنامج أيضاً في تدبير مساعدة تقنية من أجل تشخيص أسباب ونتائج التأخيرات القضائية، وتحليل مقار السلطة التنفيذية والأماكن الأخرى التابعة لها، ووضع استراتيجية من أجل تنمية الموارد البشرية.

(ب) أحرز تقدم في الأعمال التحضيرية من أجل إنشاء برنامج لتقديم المساعدة التقنية بغية تيسير تنفيذ آلية التعاون التي تنطوي عليها معاهدة التجارة الحرة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي.

(ج) شاركت لجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة في الدورة الثانية للكلية الإيبيرية الأمريكية للدفاع عن المنافسة، التي نظمتها محكمة الدفاع عن المنافسة وأمانة التعاون الإيبيري الأمريكي التابعة لإسبانيا. وهذه الكلية هي جزء من الأعمال التي يقوم بها المحفل الإيبيري الأمريكي لهيئات المنافسة الذي قدم بياناً من أجل تعزيز صلات التعاون ودعم إنشاء مؤسسات للمنافسة وذلك في مؤتمرات قمة رؤساء الحكومات والدول الإيبيرية الأمريكية.

(د) شـــاركت لجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة، بصفتها مقدمة للمساعدة التقنية، في "الحلقـــة الدراسية المعنية بتعزيز القدرات والمؤسسات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل بلدان أمريكا الوسطى"، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في سان خوسيه، بكوستاريكا. وقام بتنظيم هذه الحلقة الدراســـية الأونكتاد وهيئة المنافسة لكوستاريكا برعاية من أمانة الشؤون الاقتصادية بسويسرا. وكان الهدف من الاجتماع هو بحث التقدم المحرز في المرحلة الأولى من مشروع الأونكتاد الذي تدعمه الهيئة السويسرية المذكورة.

بيرو

٣٤- يقـــترح المعهد الوطني لصون المنافسة وحماية الملكية الفكرية برنامجاً للتدريب الداخلي من أجل الموظفين الحكوميين في أمريكا. والقصد من هذا التدريب الداخلي هو الإسهام في التنمية وفي تحديث الاقتصادات عن طريق تبادل الخبرات الناجحة فيما بين الكيانات المشاركة، على نحو يمكِّن من أن تُعرَف بصورة أوثق السياسات المروجة للمنافســـة التزيهـــة والأمينة فضلاً عن المواضيع الأخرى التي يعمل بشأنها أيضاً هذا المعهد، مثل الملكية الفكرية وحماية المستهلك.

٣٥- وفي عـــام ٢٠٠٣، نُفـــذ في إطار المعهد الوطني لصون المنافسة وحماية الملكية الفكرية البرنامج الخامس لزمالات التدريب الداخلي التي شهدها ٢٠ متدرباً من مؤسسات مختلفة من أمريكا اللاتينية. وسيُنفذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ البرنامج السادس للزمالات التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب أجهزة حكومية مهـــتمة، ســـتُقدَّم زمالات تدريبية في موضوع المنافسة. وعلى سبيل المثال، قام موظف من لجنة تشجيع المنافسة (فنـــزويلا) بزيارة في إطار المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجتمع دول الأنديز. وفي عام ٢٠٠٣، وقعت الأحداث التالية في ليما: (أ) "الحلقة الدراسية دون الإقليمية المعنية بإساءة استعمال المركز السوقي المهيمن"، التي نظمها الاتحاد الأوروبي ومجتمع دول الأنديز؛ و(ب) عقدت مشاورة في إطار المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي ولجنة المنافسة لمجتمع دول الأنديز؛ و(ج) اضطُلع ببعثة استكشافية في إطار مشروع الأونكتاد المتعلق بتعزيز المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية. وشارك أيضاً موظفون من معهد بيرو الوطني لصون المنافسة وحماية الملكية الفكرية في تسع حلقات دراسية واجتماعات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

سويسرا

٣٦- في عام ٢٠٠٣، شاركت أمانة لجنة المنافسة مشاركة نشطة في حلقتين دراسيتين نظمهما الأونكتاد هما: (أ) "الحلقـــة الدراسية الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والمعنية بقضايا المنافسة لما بعد الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية"، في ساو باولو بالبرازيل؛ و(ب) "الحلقة الدراسية المعنية بتعزيز بناء المؤسسات والقدرات في مجال سياسة المنافسة وحماية المستهلك لبلدان أمريكا الوسطى" في سان خوسيه، بكوستاريكا. وشارك ممثلون من الأمانة أيضاً في اجتماعين متعلقين بسياسة المنافسة نظمهما الأونكتاد في جنيف.

٣٧- وعُقـــد اتفاق تبادل بين سويسرا وبلدان أمريكا اللاتينية فيما بين لجنة المنافسة (السويسرية) والأونكتاد وأمانـــة الدولـــة للشؤون الاقتصادية بسويسرا. وسيبدأ هذا التبادل في عام ٢٠٠٤ بمجيء متدربين داخليين من أمريكا اللاتينية إلى سويسرا في إطار أمانة الدولة لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة شهور لكل منهم. ويتوخى أيضاً

القيام في عام ٢٠٠٤ بتبادل مقابل، أي ذهاب عضو من أمانة الشؤون الاقتصادية بسويسرا إلى أمريكا اللاتينية، في إطار هيئة تعنى بالمنافسة.

الجمهورية العربية السورية

٣٨- اشتركت الجمهورية العربية السورية في اجتماعات عديدة، من بينها (أ) الاجتماع الذي نظمه الأونكتاد في عام ٢٠٠٢ في جنيف لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، (وتلقى عدداً من المنشورات الهامة)؛ و(ب) الاجتماعان الثاني والثالث للجنة الخبراء المعنية بوضع مشروع قواعد نموذجية عربية بشأن المنافسة، واللذان عُقدا في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة؛ و(ج) الحلقة الدراسية الإقليمية العربية المعنية ببناء القدرات في مجالي المنافسة ومكافحة الاحتكار، التي عُقدت في القاهرة في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ و(د) حلقة العمل المعنية بالمنافسة والتي نظمتها المفوضية الأوروبية كجزء من برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في برشلونة. ويتناول مشروع اتفاق الانتساب الموقع بين سوريا والاتحاد الأوروبي (الفصل الثاني) كثيراً من جوانب المنافسة. فهو يشمل تعهداً من كلا الطرفين بالتعاون في تطبيق سياسات المنافسة في المستقبل. وتدرس سوريا المادة ٨٢ التي تنظم المنافسة في الاتحاد الأوروبي.

المفوضية الأوروبية

٣٩- أتاحت المفوضية الأوروبية الرسالة المقدمة في آب/أغسطس ٢٠٠٣ لفريق منظمة التجارة العالمية العامل المعني بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة (WT/WGTCP/W/223/Rev.1)، والتي تمثل أحدث صورة لأنشطة المساعدة التي تقوم بها المفوضية والدول الأعضاء فيها.

منظمة التجارة العالمية

٤٠- تنص الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة الوزاري على أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "تعترف باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى تعزيز دعم المساعدة التقنية وبناء القدرات [في مجال التجارة وسياسة المنافسة]؛ بما في ذلك تحليل السياسات وتطويرها كيما يتسنى لها أن تقيِّم على نحو أفضل آثار توثيق التعاون المتعدد الأطراف على سياساتها وأهدافها الإنمائية وتنميتها البشرية والمؤسسية. وتحقيقاً لذلك، فإننا سنعمل، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة بما فيها الأونكتاد، وعن طريق قنوات إقليمية وثنائية ملائمة، على تقديم مساعدة معززة وكافية من الموارد للاستجابة لهذه الاحتياجات". وفي عام ٢٠٠٣، اضطلعت أمانة منظمة التجارة العالمية بمجموعة واسعة من الأنشطة استجابة لهذه الولاية بما في ذلك تنظيم عدة حلقات عمل إقليمية ووطنية بالإضافة إلى تنظيم ندوة في جنيف كما شاركت في عدد من حلقات العمل التي تولت تنظيمها منظمات حكومية دولية أخرى، ولا سيما الأونكتاد.

٤١- وبصورة أكثر تحديداً، قامت أمانة منظمة التجارة العالمية بتنظيم حلقات العمل الإقليمية التالية أثناء عام ٢٠٠٣: `١` حلقة عمل من أجل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، بتايلند؛ `٢` حلقة عمل من أجل بلدان الكاريبي، في كينغستون، بجامايكا؛ و`٣` حلقة عمل من أجل بلدان المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، في القاهرة بمصر؛ و`٤` حلقة عمل من أجل بلدان أمريكا اللاتينية في بوينس آيرس، بالأرجنتين؛ و`٥` حلقة

عمل من أجل بلدان أفريقيا في نيروبي، بكينيا؛ و`٦` حلقة عمل من أجل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية/آسيا الوسطى في بودابست بهنغاريا. وقامت الأمانة أيضاً بتنظيم حلقات عمل وطنية من أجل الكويت وفنزويلا، وندوة لمدة يوم واحد عُقدت في جنيف من أجل المندوبين العاملين في جنيف والموفدين من العواصم. وتناولت هذه الأحداث طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بدور سياسة المنافسة في عملية التنمية الاقتصادية، والنُّهُج التي تُتبع للتعامل مع الممارسات المضادة للمنافسة والتي تثير قلقاً خاصاً للبلدان النامية، والحجج المؤيدة وتلك المعارضة لوضع إطار ممكن متعدد الأطراف بشأن سياسة المنافسة، على النحو الذي اقترحه بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٤٢- وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه التي نظمتها أمانة منظمة التجارة العالمية نفسها، شارك ممثلون من الأمانة في عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية الأخرى التي قامت بتنظيمها منظمات حكومية دولية أخرى أثناء السنة المعنية. وهذه شملت حلقات عمل إقليمية نظمها الأونكتاد في كوالالمبور لصالح عدد من البلدان الآسيوية؛ وفي نيروبي لصالح بلدان أفريقية؛ وفي ساو باولو لصالح بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وفي طشقند لاقتصادات شتى تمر بمرحلة انتقالية. وشاركت الأمانة أيضاً في حلقة عمل دولية/محفل دولي قامت بتنظيمه اللجنة الكورية للتجارة النزيهة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك في حلقة عمل وطنية من أجل تونس قام الأونكتاد بتنظيمها.

٤٣- وكان التعاون مع الأونكتاد سمة مميزة لبرنامج المساعدة التقنية الذي تقوم به الأمانة بشأن التجارة وسياسة المنافسة طوال العام. وبوجه خاص، أسهم الأونكتاد بإيفاد متحدثين إلى جميع حلقات العمل الإقليمية المذكورة أعلاه والتي نظمتها الأمانة. وبصورة مقابلة، أسهمت الأمانة بمتحدثين أوفدتهم إلى حلقات عمل شتى نظمها الأونكتاد وهي مذكورة أعلاه.

٤٤- وفي عام ٢٠٠٤، ستواصل أمانة منظمة التجارة العالمية برنامج أنشطتها استجابةً للولاية الواردة في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة الوزاري. واستجابةً للطلبات المبداة أثناء حلقات العمل المعقودة في عام ٢٠٠٣، سيجري تقديم دورات مكثفة أطول أجلاً بشأن سياسة المنافسة من أجل بلدان أفريقيا الناطقة بالإنكليزية وتلك الناطقة بالفرنسية، بالإضافة إلى حلقات عمل إقليمية أقصر أجلاً ستعقد في أنحاء أخرى من العالم النامي. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو خطط الأمانة إلى عقد ندوة أخرى في جنيف، وحلقة عمل وطنية أخرى أو أكثر والاشتراك في عدد من الأنشطة التي سينظمها الأونكتاد ومنظمات حكومية دولية أخرى.

باء – طلبات المساعدة

٤٥- يحتوي هذا الفرع الجزئي على مقتطفات من الردود الواردة التي تتصل بطلبات المساعدة التقنية مع تبيان المجالات أو القضايا المحددة المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة، التي ترغب الدول في أن تحظى باهتمام على سبيل الأولوية.

البرازيل

٤٦- يمكن أن يستفيد موظفو سلطات المنافسة من دورات تدريبية و/أو مؤتمرات تتناول المواضيع التالية:

(أ) إنفاذ التشريعات المضادة للكارتلات: تقديم المشورة بشأن إجراءات الاستجواب؛ والتدريب على أساليب البحث وضبط المستندات أثناء حملات الشرطة؛ والتدابير المقترحة لضمان فعالية برنامج التساهل؛ وأساليب التحقيق الإضافية؛

(ب) القاسم المشترك بين المنافسة واللوائح التنظيمية: إمكانية الوصول المفتوحة إلى الأسواق المضبوطة بلوائح تنظيمية (النفط، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الخ.)؛ ونماذج اللوائح التنظيمية لخدمات الصرف الصحي التي يكون من شأنها خلق حوافز للمنافسة في هذا القطاع؛ والنماذج المقترحة لدمج قطاع النقل التي يمكن أن تسفر عن قيام سوق أكثر كفاءة وعن تخفيض التعريفات؛

(ج) أسواق الاقتصادات الجديدة: القاسم المشترك بين مناهضة الاحتكارات والملكية الفكرية؛ وتأثير التلاقي الرقمي في تحليل إجراءات مناهضة الاحتكارات؛

(د) أسواق التجزئة: اللوجيستيات وأوضاع الدخول؛ وتحديد الأسواق المناسبة جغرافياً؛

(هـ) مراقبة الاندماجات: اتباع أساليب ملائمة لتحليل اندماجات التكتلات؛ والأشكال البديلة التي تُستخدم في تحديد القوة السوقية؛ واستخدام نماذج الاقتصاد القياسي في تعريف الأسواق ذات الصلة؛ وأوجه العلاج المثالية؛

(و) مناهضة الاحتكارات في مجال الخدمات المالية: الأخذ باللوائح التنظيمية التحوطية مقابل مناهضة الاحتكارات؛ تحديد الأسواق ذات الصلة في مجال الخدمات المالية.

بوركينا فاسو

٤٧- بصورة عامة، تحتاج بوركينا فاسو إلى مساعدة تقنية متزايدة من أجل تعزيز قانونها وسياستها في مجال المنافسة. وتحقيقاً لذلك، فلا بد من تدريب واشتراك الموظفين في حلقات دراسية أو حلقات عمل دولية. وسيُوجَّه عما قريب أيضاً طلب للمساعدة إلى هيئات مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تحقيقاً لذلك.

الجمهورية التشيكية

٤٨- من المتوقع أن ينتهي في آب/أغسطس ٢٠٠٤ برنامج التوأمة المضطلع به في إطار "برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا، وعندئذ سيكون الخبراء المتعاونون مع مكتب تعزيز المنافسة على أساس مشروع التوأمة قد جلبوا المكونات النظرية الضرورية المطلوبة من أجل قيام المكتب بالتطبيق الكامل لقانون المنافسة للاتحاد الأوروبي عقب انضمام الجمهورية التشيكية مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. بيد أن من المتوقع إجراء تغييرات كبيرة في تطبيق قانون منافسة للاتحاد الأوروبي نتيجة لتحديثه الجاري الآن. ولما كان هذا التحديث يشكل أكبر تغيير في الإطار القانوني للمنافسة في العقود الأخيرة، فسيكون من الضروري الحفاظ على تعاون وثيق جداً مع خبراء منافسة من الاتحاد الأوروبي في مجال البنية القانونية الجديدة.

إثيوبيا

٤٩- اعـــتمدت إثيوبيا مؤخراً إعلاناً بشأن الممارسات التجارية ينص على إنشاء لجنة (يُستمد أعضاؤها من الحكومـــة ومن الرابطات الخاصة ورابطات المستهلكين) داخل الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة. ولهذه اللجـــنة ســـلطة التحقيق في الشكاوى المقدمة إليها من أي طرف متضرر يدَّعي حدوث انتهاك لأحكام القانون الجديد. ولكي تضطلع هذه اللجنة بمسؤولياتها بكفاءة، فإن لها أمانتها الخاصة بها التي يعمل أفرادها كموظفين في وزارة التجارة والصناعة. وبالنظر إلى أن مفهوم قانون وسياسة المنافسة ظاهرة جديدة جداً في أثيوبيا، فإن أفراد الأمانة وأعضاء اللجنة على السواء يحتاجون إلى تدريب في هذا المجال.

فيجي

٥٠- جُمد تنفيذ المرحلة الثانية من اقتراح اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك بالنظر إلى أن التمويل المقدم من وكالة المعونة الأسترالية قد سُحب. ونظراً إلى ذلك، فإن لجنة التجارة في فيجي تحتاج بصورة عاجلة إلى مســـاعدة مالية من الدول الأعضاء بغية تيسير بناء القدرات. وهذا يشمل تنمية الموارد البشرية للجنة من حيث التدريب داخل البلد، وتوفير مجموعة واسعة التنوع من حلقات العمل، وتعيين مستشارين لتوجيه اللجنة نحو إدارة التشريعات إدارة أكثر فعالية وكفاءة، وإيفاد الموظفين للتدريب لدى وكالات المنافسة الخارجية، وما إلى ذلك، فضلاً عن التدريب اللازم للتعامل مع الممارسات التجارية التقييدية وقضايا حماية المستهلك.

إندونيسيا

٥١- أُنشـــئت لجـــنة المنافسة في مجال الأعمال في عام ٢٠٠٠ وهي بوصفها مؤسسة منشأة حديثاً تحتاج إلى المســـاعدة لإدارة أنشطتها. والهدف من المساعدة هو تحسين قدرة هذه اللجنة على ضمان أن تتيح السوق نفس المستوى من فرص التعامل لمزاولي نشاط الأعمال فضلاً عن إنفاذ سياسة المنافسة في السوق. وبالنظر إلى أن سياسة المنافسة نفسها هي موضوع جديد في إندونيسيا، فإن تقديم المساعدة سيكون عوناً كبيراً لهذه اللجنة.

جامايكا

٥٢- بالنظر إلى الموارد الضرورية، تود لجنة التجارة التزيهة الاضطلاع بالمشاريع التالية من أجل تحسين قدراتها ودعم طاقتها على الإسهام في التنمية الوطنية على نحو يعتدُ به:

(أ) بناء القدرات وتحسين الخدمات، وهو ما يتألف من الأنشطة التالية:

`١` تنظيم دورة بشأن المنافسة في جامايكا؛

`٢` تنظيم زيارات دراسية إلى لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة؛

`٣` تنظيم زيارات عارضة يقوم بها خبراء استشاريون؛

`٤` حضور خبراء جامايكيين في حلقات دراسية دولية؛

(ب) تنمية القدرات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(ج) تطوير الموقع الشبكي للجنة التجارة الاتحادية وإجراء تحسينات في إدارة قاعدة بيانات اللجنة؛

(د) تحديد موقف دولي للجنة التجارة الاتحادية في مجال السياسة العامة؛

(هـ) المساعدة في التوعية العامة؛

(و) إقامة مكتبة.

لاتفيا

٥٣- المجالات التي يمكن أن يُستخدم فيها الدعم التقني الدولي بنجاح، والتي حُددت في تقرير الأونكتاد السابق، ما زالت كما هي. وتتصل هذه المجالات خاصة بتنمية نظام تكنولوجيا المعلومات بغية تعزيز التعاون وتحسين تبادل المعلومات بين هيئات المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي ومع البلدان الأخرى، فضلاً عن تطوير الإجراءات الداخلية في مجلس المنافسة وتوفير تدابير الأمان الضروري للبيانات.

مدغشقر

٥٤- في الفترة التي نُظمت فيها في مدغشقر الحلقات الدراسية الوطنية المذكورة أعلاه كانت مديرية المنافسة ترد ضمن الإطار التنظيمي للإدارة المسؤولة. ولم يعد الأمر كذلك حالياً. وعلى نفس المنوال، فإن مشروع القانون المتعلق بالمنافسة وكذلك مشروع القانون المتعلق بحماية المستهلك ما زالا مشروعين، وقد أحاطت المنظمات الدولية علماً بذلك مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

٥٥- ولذلك يرجى الحصول على مساعدة تقنية بهدف تعزيز قدرات السلطات المسؤولة وبهدف إعطاء الأولوية للمنافسة وللدفاع عن المستهلك، لأنه إذا دخلت أحكام مشروعي القانونين حيز النفاذ، فإنه لن توجد هياكل استقبال، على مستوى الإدارات، تكون مسؤولة مباشرة عن الموضوع. ولذلك سيتمثل الاهتمام الخاص وذو الأولوية من جانب دولة مدغشقر تحقيقاً للفائدة المتوخاة في إعادة جذب انتباه القادة السياسيين إلى أهمية التأطير المؤسسي للمنافسة وللدفاع عن المستهلك لكي تنشأ من جديد سلطات تتولى المسؤولية عن هذين المجالين المحددين والتمكن، في وقت لاحق، من الوصول إلى "النضج المؤسسي" الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية المستدامة التي تشجَّع حالياً.

ملاوي

٥٦- تحتاج ملاوي إلى مساعدة تقنية ومالية على السواء في المجالات التالية:

(أ) الدعوة إلى إرساء ثقافة المنافسة/توعية المستهلكين في هذا المجال؛

(ب) توفـــير التدريب على مستويات مختلفة – تنظيم إلحاقات تدريبية، وزمالات التدريب الداخلي، والتدريب داخل المؤسسات، وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل؛

(ج) برامج تبادل الموظفين؛

(د) الجولات الدراسية؛

(هـ) استعراض الإطار المؤسسي؛

(و) وضع اختصاصات الجهات المعنية؛

(ز) إضفاء الصبغة المؤسسية على لجنة ملاوي للمنافسة؛

(ح) الربط الشبكي مع سلطات أخرى معنية بالمنافسة ومع الأونكتاد والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلخ؛

(ط) تعيين شركاء تعاونيين آخرين مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والنرويج؛

(ي) أية مساعدة تقنية أخرى ذات صلة قد تكون لازمة.

ماليزيا

٥٧- تود ماليزيا أن تطلب ما يلي:

(أ) بـــرنامج إلحـــاق تدريبي لموظفين اثنين في الأونكتاد لمدة ستة أسابيع. ويلزم خلال هذا البرنامج الحصول على تدريب مكثف بشأن سياسات وقضايا المنافسة.

(ب) المســـاعدة في وضـــع منهج دراسي لبرنامج الدعوة ينبغي أن يشمل الفوائد المترتبة على الأخذ بسياسة وقانون المنافسة، والخسائر الناجمة عن عدم وجود مثل هذه السياسة وهذا القانون، فضلاً عن تأثير ذلك على المستهلك/الصناعة/نشاط الأعمال.

بنما

٥٨- اقترحت لجنة المنافسة الحرة وشؤون المستهلك، بغية تعزيز نظام المنافسة الحرة، برنامجاً للمساعدة التقنية تمثلت مكوناته الرئيسية فيما يلي:

(أ) تحســـين القدرة الوظيفية للجنة المنافسة الحرة وشؤون المستهلك: إنشاء مركز منشورات للجنة؛ إنشاء مركز معلومات ووثائق للجنة؛ التدريب المحلي والخارجي؛ والتحديث المؤسسي.

(ب) وضع وتنفيذ استراتيجيات للإرشاد: تطوير مراكز الدارسات العليا والبحوث.

بيرو

٥٩- قدم المعهد الوطني لصون المنافسة وحماية الملكية الفكرية قائمة بالاحتياجات من المساعدة التقنية تتألف من الحصول على المشورة، والتدريب، وعقد الحلقات الدراسية، وإصدار منشورات.

الجمهورية العربية السورية

٦٠- يحتاج البلد إلى وضع مشروع قانون بشأن المنافسة ويتطلع إلى الحصول على مساعدة تقنية ثنائية أو متعددة الأطراف من الدول أو الوكالات الدولية. ويمكن تقديم هذه المساعدة في المجالات التالية:

(أ) تقديم المعلومات؛

(ب) عقد حلقة دراسية تحضيرية من أجل أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة في الجمهورية العربية السورية (أي مَنْ يعمل في الأنشطة التجارية المتصلة بالمستهلك من موظفين حكوميين وأفراد وجماعات)؛ على أن تشمل إسهامات يقدمها متحدثون من الأونكتاد، لإلقاء الضوء على الأساليب الحديثة لضمان جو للمنافسة وحماية المستهلك ودعم نوعية المنتجات؛

(ج) وضع تشريع بشأن المنافسة، بما في ذلك تقديم معلومات حول تشريعات مماثلة في بلدان أخرى مع الإشارة إلى النص المنقح للقانون النموذجي المتعلق بالمنافسة؛

(د) الحصول في مرحلة لاحقة، بعد إنجاز مشروع قانون المنافسة، على مساعدة في إنشاء هيئة للمنافسة.

- - - - -